



دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

The role of the African Continental Free Trade Area in promoting exports outside the hydrocarbon sector in Algeria

د. إيمان سعودي - مخبر الدراسات والبحوث الاقتصادية والتسويقية، جامعة فرحات عباس سطيف 1 (الجزائر)
imene_hadil@live.fr

تاريخ النشر: 2022/12/31

تاريخ القبول: 2022/12/10

تاريخ الإرسال: 2022/11/09

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، من خلال التطرق إلى مختلف الإجراءات والتسهيلات لترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، وكذا الاستراتيجيات المتبعة من قبل الجزائر مع الدول الإفريقية لزيادة التجارة البينية وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات وترقيتها، وقد تبين أن لهذه المنطقة دور فعال في ذلك فالجزائر تراهن -كبوابة لإفريقيا من أجل الرفع من صادراتها خارج المحروقات - على إعادة فتح المعابر الحدودية وخلق المناطق التجارية الحرة إضافة إلى مشروع الطريق العابر للصحراء. الكلمات المفتاح : منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية- ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات – التكامل الاقتصادي.

Abstract:

This study aims to know the role of the African Continental Free Trade Zone in promoting exports outside the hydrocarbon sector in Algeria, by addressing the various procedures and facilities to promote Algerian exports outside the hydrocarbon sector, as well as the strategies adopted by Algeria with African countries to increase intraregional trade and diversify exports outside the hydrocarbon sector. and promoting hydrocarbons, and it has been shown that this region has an active role in this, as Algeria is betting - as a gateway to Africa in order to increase its exports outside hydrocarbons - on reopening border crossings and creating free trade zones in addition to the Trans-Saharan Road project.

Keywords: African Continental Free Trade Area - promotion of exports outside the hydrocarbon sector - economic integration.

¹ د. إيمان سعودي: imene_hadil@live.fr

I. تمهيد:

منذ تسعينيات القرن العشرين، أخذت بلدان القارة الأفريقية مجتمعة تكتسي بُعداً استراتيجياً متزايداً، نتيجة لما تمتلكه من موارد وإمكانات طبيعية هائلة، لم تُستغل بالشكل الاقتصادي المطلوب؛ كما أضحى مكاناً للتنافس بين كبريات الدول والشركات والمؤسسات الدولية النشطة. وبالنظر إلى هشاشة معظم الاقتصادات الأفريقية وعدم استقرارها عبر فترات متعاقبة، أصبحت بلدان القارة أكثر الدول حاجة إلى تشكيل كتلت اقتصادية، تأسيساً بتجارب العديد من النماذج القائمة. وفي هذا السياق، تشير الإحصائيات الدولية والإقليمية المتوافرة أن الدول الأفريقية ككتلة اقتصادية تحتل مراتب متدنية في التصنيف العالمي من حيث التبادل والتعاون البيئي، وهو ما يجعل تفعيل التكامل الاقتصادي الأفريقي-الأفريقي الفعال والمجدي من أكثر البدائل المتاحة لبلدان القارة السمراء ومنها الجزائر، لغرض تحقيق الأهداف الإنمائية، وترقية صادراتها، فضلاً عن تقليص الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة.

I.1. إشكالية البحث: وفي ضوء ما سبق، يتبلور السؤال الرئيسي التالي: إلى أي مدى يمكن لمنطقة التجارة

الحرّة القارية الأفريقية المساهمة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟

للإجابة على التساؤل الرئيسي، يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي الإجراءات والتسهيلات الخاصة بدعم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات؟
- ماهي استراتيجيات ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات باتجاه الدول الإفريقية؟
- مامدى مساهمة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات؟

I.2. فرضيات البحث: للإجابة كل الأسئلة السابقة، يمكن طرح الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، تقتصر فقط على التجارة الدولية، ولا تعزز القدرة التنافسية للصناعات المحلية؛
- الفرضية الثانية: تولى الجزائر أهمية بالغة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وتنويعها من خلال مختلف الإجراءات والتسهيلات؛
- الفرضية الثالثة: لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية أثر إيجابي في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

I.3. أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على منطقة التجارة القارية الإفريقية، ومعرفة

مختلف الإجراءات المتبعة من قبل الجزائر لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، ودور منطقة التجارة الحرة الإفريقية في هذا الأخير.

I.4. أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في تناوله لموضوع حديث على الساحة الدولية من الجانب البحثي

أولاً اقتصادي، من خلال تطرقه لموضوع منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ودورها في ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، وذلك من خلال التعرف على منطقة التجارة الحرة الإفريقية، والتسهيلات والإجراءات المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ومن بينها

الاستراتيجيات مع دول إفريقيا، وفي الأخير معرفة ما مدى مساهمة هذه المنطقة في ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خاصة حالياً ومستقبلاً.

I.5. منهج البحث: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ، وذلك من خلال التعرف على متغيرات الدراسة، ومعرفة العلاقة بين المتغيرين للوصول الى النتائج والتوصيات.

I.6. تقسيمات البحث: تناول البحث المحاور الأساسية التالية:

- منطقة التجارة الحرة الأفريقية.
- ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.
- دور منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

II. منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

ركزت العديد من الأدبيات الاقتصادية على فرص وتحديات نجاح مشروع التكامل الاقتصادي الإفريقي مقارنة بأكبر التكتلات الاقتصادية العالمية، نظراً إلى الإمكانيات الاقتصادية التي تتمتع بها أفريقيا، ومؤشرات الكفاءة الاقتصادية التي تم تسجيلها في السنوات الأخيرة من طرف بعض البلدان الأفريقية. فمثلاً حسب تقرير البنك الدولي حول (Doing Business) لعام 2019، فقد احتلت جزر موريس المرتبة الـ 13 عالمياً متقدمة على كلٍ من ألمانيا في (المرتبة الـ 22) وفرنسا في (المرتبة الـ 32)، بينما احتلت رواندا المرتبة الـ 38 عالمياً والثانية أفريقياً بعد جزر موريس. كما تتميز أفريقيا بناتج محلي إجمالي يقدر بنحو 2500 مليار دولار أمريكي لمجموع 55 دولة عضو في الاتحاد الإفريقي سابقاً، وتمثل الجزائر ومصر ونيجيريا مجتمعة نصف الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا.

1.II. مناطق التجارة الحرة:

يمكن من خلال هذا المحور التطرق إلى الجذور النظرية للتكامل الاقتصادي، من خلال التطرق إلى مفهوم التكامل الاقتصادي، ودرجاته وأمراحله.

1.1.II. مفهوم التكامل الاقتصادي.

تعددت المفاهيم الخاصة بمصطلح التكامل الاقتصادي، ويمكن القول إن الأصل اللاتيني للكلمة *Integritas*، بمعنى التكميل أو التام ، أما الفعل اللاتيني فهو *Intgre* بمعنى يكمل، أو يجمع ويكمل لتكوين وحدة أكبر، أو يربط الأجزاء منفصلة وتجميعها وإضافة بعضها إلى بعض لتكوين كل متكامل. كما نجد أن مصطلح التكامل الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية له عدة مرادفات، مثل الاندماج الاقتصادي، التكتل، التوحيد، وكذا الاتحاد (خرافي، 2020، صفحة 44)، .

اصطلاحاً ومن أهم التعريف التي وردت بشأنها:

البروفيسور "بيلا بالاسا": يعرف التكامل الاقتصادي على أنه " عملية وحالة " (Bella), 1961, p. (174) فيضعه عملية فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى الدول المختلفة التي ترغب في إقامة التكامل، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه في الإمكان أن تتمثل في إزالة مختلف صور التفرقة. فالتكامل الاقتصادي الإقليمي من منظور "بالاسا" هو عملية ترفع من خلالها القيود،

ويلغى فيها التمييز الذي يقصد به الاختلافات المفتعلة المقصودة التي فرضت على المعاملات بين الوحدات الاقتصادية (صالح، 2016، صفحة 314).

أما " جونار ميردال " فيرى التكامل الاقتصادي على أنه " العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بموجبها تزال كل الحواجز ما بين الوحدات المختلف، وتؤدي إلى تحقيق التكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج وليس فقط على مستوى الدولي، بل أيضا على المستوى القومي " (نسيمة، 2022، صفحة 187). أما الاقتصادي " هوفمان " يقول بأن قيام التكامل الاقتصادي لا بد من وجود تساوي في الأسعار السلع وعناصر الإنتاج في المنطقة التكاملية (رميدي، 2007، الصفحات 3-4).

أما "جان تندرغن " يعرف التكامل بأنه: "عملية متصلة، وانه بناء لنموذج اقتصادي أكثر صلابة، بحيث تزول فيه كل العوائق والقيود المفتعلة أثناء عملية التنفيذ، بحيث يمكن الحصول على مؤسسات والوسائل الخاصة بتنسيق والتوحيد التي تدعم من بعد ويشمل هذا التعريف على جانبيين سلبي وإيجابي. حيث يشير التكامل الاقتصادي في جانبه السلبي إلى إلغاء وإزالة صور التمييز التجاري وكل قيود الموضوعة أمام حرية انتقال عوامل الإنتاج وحرية حركة التدفقات الاقتصادية، أما الناحية الايجابية منه تشير إلى الإجراءات التدعيمية التي يرادها إيجاد مؤسسات جديدة وبرامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحول والانتقال من اجل ضمان فعالية وناجعة ميكانيزمات السوق (Lipsey, 1998, p. 5).

من التعاريف السابقة يمكن استنتاج تعريف شامل ومختصر فنقول أن: "التكامل الاقتصادي الإقليمي ما هو إلا عملا إراديا يتم بين دولتين أو أكثر يقوم على إزالة كافة الحواجز والقيود على المعاملات التجارية وانتقال عوامل الإنتاج. كما انه يتضمن تنسيق السياسات الاقتصادية وإيجاد نوع من تقسيم العمل وبين دول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية مع وجود فرص متكافئة من كل دولة عضو".

II. 2.1. مراحل التكامل الاقتصادي:

حتى تصل الدولة إلي مرحلة التكامل أو الاندماج والتكامل الكامل فيما بينها، هنالك مراحل يجب أن تمر بها وهي تمثل في مجملها أشكال التكامل:

II. 2.1. 1. إتفاقية الترتيبات التجارية التفضيلية: يخفض هذا الشكل القيود على التجارة بين الدول الأعضاء المشاركة فيه أكثر من الدول غير الأعضاء، وكذلك يعتبر هذا الشكل أكثر أشكال التكامل الاقتصادي رخاوة " Loose More " وأفضل مثال على هذا الشكل الكومنولث البريطاني للتفضيل التجاري الذي أسس على يد المملكة المتحدة ومستعمراتها السابقة (حاتم، 1994، صفحة 279).

II. 2.1. 2. منطقة التجارة الحرة: هي ثاني درجة من درجات التكامل الاقتصادي تهدف إلى إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على حركة السلع والخدمات بين الدول المتكاملة، مع احتفاظ كل بلد عضو بتعريفه جمركية تجاه بقية دول العالم، أي كل دولة مشتركة لها الحق في فرض الرسوم الجمركية على ما تستورده من الدول الأخرى غير الأعضاء في المنطقة التكاملية، وتعتبر منطقة التجارة الحرة المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي، (بكري، 1984، صفحة 38) تهدف إلى زيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتنوع التجارة، وعادة ما يتم تحديد فترة زمنية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة يتم خلالها إزالة العوائق التجارية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

II. 2.1. 3. الاتحاد الجمركي: في هذه الدرجة يتم إلغاء مختلف الحواجز الجمركية المفروضة على التجارة البينية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، وفي هذه النقطة يلتقي الاتحاد الجمركي بمنطقة التجارة الحرة،

إضافة إلى ذلك يتم توحيد الرسوم أو التعريفات الجمركية لكل الأعضاء إزاء العالم الخارجي، فتصبح الأقاليم الجمركية للدول الأعضاء المشتركة إقليمياً جمركياً واحداً، (وينترز، 2002، صفحة 79). ومن الأمثلة البارزة للاتحادات الجمركية نذكر الاتحاد الجمركي الذي قام بين لكسمبورغ وبلجيكا لسنة 1922 مع انضمام هولندا إلى هذا الاتحاد سنة 1947 ودخل حيز التنفيذ سنة 1948، ويسمى باتحاد "الينيلوكس" الذي يعتبر أول تجربة رائدة في مشروع التكامل الاقتصادي (GAUTHIER, 1992, p. 190).

II. 2.1. 4. السوق المشتركة: وفقاً لهذا الشكل من أشكال التكامل فإنه يتم إلغاء كافة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وتلتزم كل دولة بسياسة موحدة في مواجهة كل الدول خارج السوق، وهو بذلك يشبه الاتحاد الجمركي ولكن يضاف إليه حرية حركة عناصر الإنتاج من العمل ورأس المال بين الدول الأعضاء في السوق (الإقداحي، 2009، صفحة 208).

II. 2.1. 5. الوحدة الاقتصادية: حيث لا يقتصر التعاون بين الدول الأعضاء على إلغاء القيود المفروضة على المبادلات التجارية فحسب، بل يشمل تحرير رؤوس الأموال والأشخاص وإنشاء المشروعات إلى جانب التنسيق بين السياسات المالية والنقدية للدول الأعضاء وذلك بغرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل بحيث تتحقق وحدة اقتصادية مستقبلاً بين الدول الأعضاء. (حسين، 1998، صفحة 311)

II. 2.1. 6. التكامل الاقتصادي التام: وهو أرقى مرحلة من مراحل التكامل، حيث يتم تحقيق وحدة اقتصادية يتم في إطارها حرية انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، توحيد السياسات الاقتصادية والمالية وغيرها، وبالشكل الذي يجعل شخصية الدولة الاتحادية الناتجة عن الاتحاد الاقتصادي التام، محل شخصية الدولة السابقة. (خلف، 2001، صفحة 170) حيث يمكن أن تكون هناك عملة تتعامل بها الدول المتكاملة في كافة معاملاتها ونشاطاتها الاقتصادية.

II. 2. منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية:

منذ الستينيات، حين حصلت مختلف البلدان الأفريقية على استقلالها، سعت منظمة الوحدة الأفريقية والمؤسسة التي خلفتها وهي الاتحاد الأفريقي إلى المضي قدماً بالمثل الأعلى المتمثل في الوحدة الأفريقية التي تشمل الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي. غير أن تحقيق التكامل الاقتصادي الأفريقي تعثر بسبب مجموعة من التحديات المستمرة. وتشمل هذه التحديات الأسواق الصغيرة، وعدم كفاية التصنيع، وفقر البنية التحتية، وانخفاض مستويات التجارة فيما بين البلدان الأفريقية.

II. 2.1. لمحة تاريخية:

من أجل التصدي للتحديات التي واجهتها منظمة الوحدة الأفريقية، دعت هذه الأخيرة إلى إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية بحلول عام 2028. ومن أجل ذلك، وضعت الدول الأفريقية الجماعات الاقتصادية الإقليمية في صلب مبادرات التكامل الاقتصادي للقارة. ورغم هذه النوايا الجديرة بالثناء، تجمد التقدم نحو إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية في أوائل الألفية الثانية. ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى انتشار الجماعات الاقتصادية الإقليمية المتداخلة من حيث العضوية، مما أفضى إلى "تشابك" الالتزامات المتضاربة بشكل معقد. ومن أجل إحياء التقدم نحو إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية، تركزت مناقشات مؤتمر القمة الثامن عشر للاتحاد الأفريقي، الذي عقد في أديس أبابا، بإثيوبيا، في يناير 2012، على تعزيز التجارة فيما بين

البلدان الأفريقية. وأيدت القمة خطة العمل بشأن تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، التي تقدم خارطة طريق لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على وجه السرعة (الفكرية، 2022).

وفي العام التالي، احتفل الاتحاد الأفريقي بالذكرى الخمسين لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وأطلق خطته لعام 2063 التي تحدد الأهداف الإنمائية للاتحاد الأفريقي خلال الخمسين عاماً المقبلة. وتشكل المنطقة الحرة بدرجة كبيرة عنصراً بارزاً في ركائز خطة عام 2063، التي تدعو الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى التعجيل بإنشاء المنطقة الحرة بهدف مضاعفة التجارة فيما بين البلدان الأفريقية. وقد استجابت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لنداء خطة عام 2063 وأطلقت المفاوضات بشأن المنطقة الحرة في يونيو 2015. وبعد مرور أقل من ثلاث سنوات، توجت المفاوضات في مارس 2018 بإبرام اتفاق ينشئ المنطقة الحرة، حيث وقعت عليه 44 دولة عضواً من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي البالغ عددها 55 دولة عضواً. ولم يكتمل يمضي أكثر من سنة، حتى دخل الاتفاق حيز التنفيذ.

إيماناً بأهمية التكامل الاقتصادي الإفريقي، قررت الجزائر بتاريخ 21 مارس 2018، بكيغالي رواندا، التوقيع على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، إضافة إلى البروتوكولات الثلاث المتعلقة بتجارة السلع، و تجارة الخدمات وفض النزاعات. وفي هذا الإطار، شرعت الجزائر بشكل رسمي في إجراءات التصديق على هذه الاتفاقية القارية وذلك بتاريخ 28 فيفري 2020. وأصدرت في نفس السياق بتاريخ 29 ديسمبر 2020 قانوناً متعلقاً بالتصديق على الاتفاقية المنشئة لهذه المنطقة الحرة (الجزائرية، 2022).

2.2.II. الأهداف الرئيسية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

يهدف اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى إزالة العوائق أمام التجارة فيما بين البلدان الأفريقية بشكل تدريجي عن طريق تسوية مشكلة تداخل عضوية الجماعات الاقتصادية الإقليمية، مما يعزز تحرير التجارة و يتيح إجراء تحول هيكلي. ويتضمن الاتفاق ثلاثة مستويات: أولها اتفاق منطقة التجارة الحرة نفسه، الذي يستخدم كاتفاق إطاري. والثاني عبارة عن بروتوكولات عن تجارة السلع، وتجارة الخدمات، والقواعد والإجراءات بشأن تسوية المنازعات (تسوية المنازعات)، والاستثمار، وسياسة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية. والمستوى الثالث يتكون من المرفقات والمبادئ التوجيهية وجدول البروتوكولات. (الفكرية، 2022)

وتعتبر اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، التي دخلت حيز التنفيذ في 01 يناير 2021، خطوة مهمة في اتجاه تعزيز التجارة الإقليمية والتكامل الاقتصادي فيما بين البلدان الأفريقية. ومن المتوقع أن تساهم في تيسير ومواءمة وتنسيق النظم التجارية والتخفيف من التحديات المتعلقة بتداخل الاتفاقيات التجارية في القارة. والمزايا المتوقعة جنبها لا تقتصر فقط على التجارة الدولية. فمن شأن هذه الاتفاقية أن تحفز المزيد من التكامل الاقتصادي، وتعزز القدرة التنافسية للصناعات المحلية، وتساهم في تيسير عملية تخصيص الموارد على نحو أفضل، وتساعد على استقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر (The Statistical & SESRIC, 2022).

III. ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

تولي الدول النامية والدول المتقدمة على السواء أهمية بالغة لترقية الصادرات وتنويعها باعتبارها المنفذ الأكبر لتوفير النقد الأجنبي، والمساهمة بالعائدات في تمويل البرامج التنموية الاقتصادية التي تمس مختلف القطاعات.

III.1. مفهوم الصادرات.

الصادرات هي البضائع، والخدمات المنتجة في بلد واحد، والتي يتم شراؤها من قبل المقيمين في بلد آخر، ولا تعتبر معرفة نوعية هذه البضائع، أو الخدمات، أو كيفية إرسالها من الأمور المهمة؛ حيث يمكن أن يتم إرسال هذه البضائع عبر الشحن، أو حملها في الأمتعة الشخصية على متن الطائرة، أو إرسالها عبر البريد الإلكتروني (Amadeo، 2018).

وتعرف الصادرات أيضا بأنها: "مبيعات المنتجات الوطنية من سلع وخدمات في الأسواق الخارجية للحصول على مداخيل بالعملة الصعبة اللازمة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في البلد، ولدفع ثمن الواردات من مستلزمات الانتاج الضرورية للنشاط الاقتصادي (سميرة، 2001، صفحة 56)".
وكتعريف شامل يمكن القول بأن الصادرات هي سلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول خارجية منتقلة من الدول المنتجة لها، وتمثل الصادرات حقنا داخل التدفق الدائري للدخل القومي وتزيد من الدخل الفعلي والإنتاج

III.2. الإجراءات والتسهيلات الخاصة بدعم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات: ومن هذه الإجراءات والتسهيلات مايلي (الخارجية، 2022):

III.1.2. الصندوق الخاص لترقية الصادرات.

تم إنشاء الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE) من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وذلك من خلال التكفل بجزء من التكاليف المتعلقة بنقل المنتجات الموجهة للعرض وكذا تكاليف مشاركة الشركات في المعارض والصالونات في الخارج حسب عتبات التمويل التالية:

100% في حالة المشاركة ذات طابع استثنائي بناء على قرار سياسي أوتقتصر على إنشاء شبك موحد.

50% في حالة المشاركة الفردية في المعارض الأخرى غير المدرجة في البرنامج الرسمي السنوي.

80% في حالة المشاركة في المعارض والصالونات المدرجة في البرنامج الرسمي لمشاركة الجزائر.

أما بالنسبة لنقل وعبور ومناولة البضائع الموجهة للتصدير:

50% في حالة النقل الدولي للتمور، وبالنسبة لجميع الوجهات لهذا المنتج

50% في حالة النقل الدولي للمنتجات غير الزراعية إلى وجهات بعيدة

50% في حالة النقل الدولي للمنتجات الزراعية القابلة للتلف باستثناء التمور

III.2.2. التسهيلات الجمركية.

الأنظمة الاقتصادية الجمركية مفيدة للمصدرين على العديد من الأصعدة، حيث أنها توفر حوافز جبائية ومالية وإدارية تتمثل أهم التسهيلات فيما يلي :

- الإعفاء من إيداع ضمانات في إطار نظام القبول المؤقت عند استيراد الرزم الفارغة لتغليف السلع الموجهة للتصدير أو السلع الموجهة لتحسين الصنع الإيجابي (التحويل) لتصدر لاحقا، وهذا ينطبق أيضا على التصدير المؤقت للسلع من أجل تحسين الصنع السلي (انجاز أعمال)، والموجهة للتصدير النهائي

- زيارة الموقع و التخليص الجمركي عن بعد
- إصدار وصل العبور بالجمارك (TPD) ، بالنسبة للصادرات التي تمت عبر الطرق البرية؛
- إنشاء الرواق الأخضر ، الذي يسمح بالمصادقة على تصريح التصدير دون معاينة من السلع؛
- تفعيل الدفتر ATA بمدة صلاحية (01) سنة. و هو إجراء مبسط للتصدير المؤقت للعينات و كذا للمشاركة في المعارض و الصالونات في الخارج، و يسلم حصريا من طرف الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة (CACI).
- التصريح المسبق المبكر وتقديم البيان قبل وصول البضائع.

III.2.3. التسهيلات البنكية.

يمكن لأي شركة منتجة لبضائع أو خدمات مقرها في الجزائر، وتعمل في مجال تصدير المنتجات المحلية الاستفادة من التسهيلات المصرفية سواء للمشاركة في المعارض في الخارج أو من أجل التصدير، وتقديم وثائق إثبات.

- شهادة توطين التصدير؛
- استعادة وإعادة عائدات للتصدير؛
- أحكام مالية متعلقة بالتجارة الخارجية؛
- أحكام مالية حول الاستثمار في الخارج من طرف متعاملينا الاقتصاديين.

IV. الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

تعتبر منطقة التجارة الحرة الإفريقية سوقا واحدة بضمها، بحسب أرقام منشورة، 1.2 مليار نسمة وبقيمة 3000 مليار دولار أمريكي، ونتاج محلي إجمالي يعادل 2500 مليار دولار، ما يحولها إلى فضاء مهم لأي دولة إفريقية تبحث عن تعزيز تواجدتها الاقتصادي في ربوع القارة، وفي ظل منافسة قوية بين كبرى الاقتصاديات الدولية للتوغل فيها.

IV.1. الصادرات الجزائرية نحو دول إفريقيا.

سجلت صادرات الجزائر نحو دول إفريقيا ارتفاعا خلال عام 2021، بالتزامن مع عزم السلطات العمومية ولوج هذه السوق الهامة، وإرساء البنى التحتية التي تمكن من بلوغ المنتجات الجزائرية دول الجوار وغرب إفريقيا. (زديغة، 2022).

وتشير الأرقام الرسمية في السنوات الأخيرة إلى أن نسبة المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية لم تتجاوز 5 بالمائة في 2020، وخلال سنة 2017 كانت نسبة المبادلات التجارية مع الدول الإفريقية في حدود 3.7 بالمائة ثم ارتفعت إلى 4 بالمائة في 2018 و 4.5 بالمائة في 2019. ويرى الخبير في الاستثمارات والمحلق الاقتصادي، عبد القادر سليمان أن "الجزائر ترى من خلال ولوجها لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية قاطرة لتدعيم التجارة الخارجية وإيجاد مكانة للمنتجات المحلية من المواد الغذائية، التحويلية ومواد شبه الطاقوية داخل أسواق القارة (كعبش، 2022)".

من جهة أخرى، أوضحت معطيات الجمارك بان المبادلات التجارية للجزائر مع الدول الإفريقية لا تزال ضعيفة على الرغم من التحسن الطفيف الذي سجلته عرفت تحسنا بـ 1,55% في سنة 2019 مقارنة بعام 2018. وقد بلغ مجموع المبادلات 3,51 مليار دولار مقابل 3,46 مليار دولار.

وقد قامت الدول الإفريقية منها دول اتحاد المغرب العربي بشراء المنتجات الجزائرية بمبلغ 2,17 مليار دولار مقابل حوالي 2,18 مليار دولار، بانخفاض قدره 0,56 بالمائة. وكانت الجزائر قد استوردت من هذه المنطقة ما قيمته 1,34 مليار دولار مقابل 1,27 مليار دولار أي بارتفاع بلغ 5ر16 بالمائة. وقد شكلت كل من مصر وتونس أهم شركاء الجزائر خلال هذه الفترة (الصادرات، 2022)

وشملت عمليات التصدير هذه، منتجات زراعية وصناعية إضافة إلى مواد التنظيف، حيث تم تحقيق أكثر من 4.6 مليون أورو. ومقارنة بسنة 2019 فقد تم تحقيق 176 عملية نحو موريتانيا، مست صادرات مختلفة، منها مواد التجميل والتنظيف ومواد أخرى صناعية ومنتجات زراعية، بقيمة مالية من العملة الصعبة فاقت 2.9 مليون أورو. ورغم توقف نشاط التصدير خلال 2020 نتيجة تفشي فيروس «كوفيد 19»، إلا أن مصالحي القطاع سجلت خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة 2020 ما يقارب 140 عملية تصدير. كما عرفت المواد المصدرة زيادة في أنواعها لجودة المنتجات الجزائرية التي لقيت رواجاً كبيراً، فضلاً عن التسهيلات لفائدة المصدرين الجزائريين، ومنها الإعفاء الضريبي بنسبة 50% وتعويض أعباء النقل بنسبة 50%. كما أن المصدرين استفادوا من عدة تسهيلات أخرى مرتبطة بالحصول السريع على شهادة المنشأ للمواد المصدرة واستخراج السجل التجاري في وقت وجيز، إلى جانب الترخيص للمصدرين بالحصول على كمية من مادة المازوت مقدرة بنحو 1800 لتر للشاحنة الواحدة لتغطية احتياجاتهم من هذه المادة ذهاباً وإياباً. (زديغة، 2022).

وفي إطار التوجه العام للسلطات العمومية لولوج السوق الإفريقية، سيسمح مشروع الطريق الذي سيربط تندوف (الجزائر) والزويرات (موريتانيا) عبر مسافة 775 كلم، بتحويل تندوف إلى منطقة تبادل استراتيجية نحو دول غرب إفريقيا، حيث تم التوقيع على اتفاقية تعاون لإنجاز هذا المشروع الحدودي الهام في إطار زيارة الدولة للرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني، التي قام بها مؤخراً إلى الجزائر، ومن شأن هذا المشروع الذي يعد أول منشأة ذات أهمية كبيرة تنجزها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال خارج حدودها أن يعزز أيضاً العلاقات الثنائية بين الجزائر وموريتانيا على كافة الأصعدة، السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية، وحتى الثقافية، ويأتي هذا المشروع بعد إنجاز المعبر الحدودي بين البلدين والذي سيعطي أرباحاً للمتعاملين الاقتصاديين والمواطنين الموريتانيين والجزائريين وغيرهم ممن يعبرون هذه المنطقة (زديغة، 2022)، علماً أن منطقة التجارة الحرة الإفريقية ستعزز المبادلات التجارية الجزائرية مع هذه القارة التي تعد سوقاً واعدة. يشار إلى أن الجزائر تصدر منتجات عدة نحو تونس والنيجرو دول إفريقية أخرى تجمعها بها علاقات تجارية.

IV.2. استراتيجيات ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات مع مختلف بلدان إفريقيا.

تراهن الجزائر كبوابة لإفريقيا من أجل الرفع من صادراتها خارج المحروقات على إعادة فتح المعابر الحدودية وخلق المناطق التجارية الحرة إضافة إلى مشروع الطريق العابر للصحراء.

IV.1.2. المعابر الحدودية: من بين هذه المعابر:

IV.1.2.1. المعابر بين الجزائر وتونس: تسعى كل من تونس والجزائر لتفعيل الاتفاق التجاري التفاضلي الموقع بين الطرفين سنة 2008، والذي دخل حيز التنفيذ سنة 2014، من خلال توسيع الاستثمارات بين الطرفين، حيث يبلغ عدد المتعاملين الاقتصاديين التونسيين في الجزائر 600 شركة أغلبها صغيرة ومتوسطة، في حين تنشط في السوق التونسية 60 شركة جزائرية معظمها تشتغل في قطاع النسيج والجلود. (الحامدي، 2022) يؤكد تقرير أصدره البنك الدولي عام 2019 على وجود العديد من الفرص

لزيادة التجارة بين البلدين، فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتضمن الصادرات المتبادلة خدمات النقل والغذاء والمعادن والكيماويات.

IV.2.1.2. معبر الدبداب بين الجزائر وليبيا: ويرى العديد من المراقبين للعلاقات الجزائرية-الليبية أن إعادة فتح المعبر الحدودي بين البلدين خطوة في الطريق الصحيح في اتجاه تنمية المناطق الحدودية والرفع من مستوى التبادل التجاري بين الدولتين، في ظل عودة الاستقرار إلى ليبيا، خاصة أنه لا يمكن الحديث عن علاقات تجارية واقتصادية بدون فتح للحدود البرية. ويرى المختص في الشأن الاقتصادي، البروفسور علي قابوسة أنه بفتح المعبر الحدودي الدبداب-غدامس "يصبح باستطاعة المصدرين الجزائريين، مثلا المنتجين للبطاطا في محافظة الوادي من نقل سلعهم للجانب الليبي عبر هذا المعبر الجزائري-الليبي، (كعبش، 2022) عكس ما كان عليه الأمر سابقا من خلال التوجه من المعبر البري التونسي"، مضيفا أن هذا الأمر "يجنبهم الكثير من الاجراءات والعراقيل التي تصادفهم عند استعمال أراضي بلدان أخرى".

IV.3.1.2. معبر تندوف-الزويرات بين الجزائر وموريتانيا: هذا المعبر سيكون بمثابة "طريق حرير افريقي" سينعش الحركة التجارية بين الجزائر والشقيقة موريتانيا لتمتد إلى كل دول غرب إفريقيا ويكفي أنه على الصعيد الثنائي بإمكان الجزائر وبالنظر إلى الطفرة الزراعية التي تعرفها الكثير من مناطق جنوبنا الغربي تزويد الشقيقة موريتانيا بكل ما تحتاج إليه من مواد غذائية ومن خضروفواكه وسلع أخرى

وشهد معدل التبادل التجاري بين البلدين خلال السنوات الأخيرة تزايدا ملحوظا، حيث ارتقى من 38 مليون دولار عام 2016 إلى 53 مليون عام 2017، حيث "تصدر الجزائر إلى موريتانيا، وعبرها إلى أفريقيا، المواد الغذائية والتقنية المعاد تحويلها، والمواد واسعة الاستهلاك، واستنادا إلى إحصائيات المديرية العامة للجمارك الموريتانية، فإن الصادرات الجزائرية بلغت 8.7 ملايين دولار خلال الثلث الأخير من عام 2020، مما يجعلها الممون الأفريقي الثاني لنواكشوط. (المدار، 2022).

IV.4.1.2. المعابر مع كل من النيجر ومالي: أعادت الجزائر بعث الحياة في جسد تجارة المقايضة (تبادل سلع بسلع) مع وضع شروط جديدة بداية من السنة الماضية، وتأتي الخطوة في ظل بحث السلطات عن عودة اقتصادية طبيعية إلى العمق الإفريقي وفي إطار تنويع الصادرات.

وتعتبر تجارة المقايضة الحدودية نظاما لتبادل السلع من دون معاملات مالية معمول به سابقا، ولكنه يتم حاليا وفق شروط محددة حيث تحظى هذه التجارة بإطار قانوني، ويستفيد منها سكان المحافظات الجنوبية الحدودية من المشتغلين على التجارة خاصة أن هناك علاقات اجتماعية قوية تربط بين سكان هذه المناطق من بلدان الجزائر ومالي والنيجر. وحسب أرقام رسمية، فإن هذا النوع من التجارة المفعله مؤخرا، وهي المقايضة حققت مع مالي والنيجر سنة 2020 ما قيمة 70 مليار دينار جزائري. (اسلام، 2022)

IV.2.2. المناطق التجارية الحرة: حيث تعول الجزائر على معابرها البرية الحدودية مع دول موريتانيا ومالي وليبيا وتونس من أجل تنشيط التجارة البينية وخلق مزيد من مناطق تجارة حرة مع جيرانها بهدف الرفع من حجم التبادلات التجارية والاستثمارات وبالتالي خلق انتعاش اقتصادي لسكان تلك المناطق، وفي

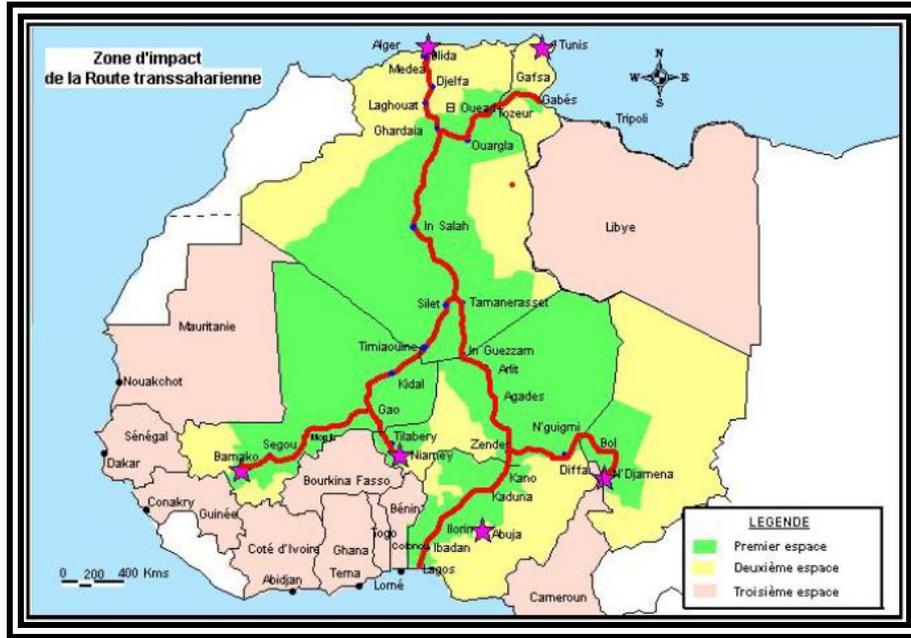
خضمت نشاط الجزائر وتوجهها نحو إعادة فتح معابر حدودية مع دول الجوار التي أغلقت لأسباب معينة، بدأت العودة التدريجية للحركة الاقتصادية (اسلام، 2022).

كما تعتبر هذه المناطق فرصة كذلك للمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين من القطاعين العمومي والخاص، من أجل ولوج السوق الإفريقية، خاصة وأن القارة أصبحت وجهة الشركات العظمى منذ عقدين من الزمن خصوصاً وأن تفعيل منطقة التبادل الحر الإفريقية لم تتجاوز بعد العقبات الإدارية وعدم تجانس القوانين.

IV. 3.2. الطريق العابر للصحراء.

تراهن الجزائر على الطريق العابر للصحراء لربط موانئها في الشمال بالعمق الأفريقي، بهدف رفع المداخل وتحسين معدلات النمو وخلق فرص عمل ليس للجزائر فحسب، وإنما للبلدان التي يمر عبرها الطريق، كما أنه يفتح آفاقاً جديدة في دول الساحل لولوج الموانئ الجزائرية والاستفادة من خدماتها، خصوصاً مع التشغيل القريب لميناء الحمدانية بشرمال في الجزائر، الذي سيشكل منفذ عبور وشحن بين أفريقيا وأوروبا (عويمر، 2022)

الشكل رقم 01: الطريق العابر للصحراء.



المصدر: إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء، 2009، الموقع الإلكتروني: https://badea.org/Portal/Document_Repository/97/3_arabe_res.pdf تم الاطلاع عليه في

2022/10/15

وتربط "طريق الوحدة الإفريقية" الأراضي التونسية بالجزائرية، ومنها إلى لاغوس النيجيرية مروراً بكل من مالي والنيجر، حيث تبلغ المسافة الإجمالية للطريق حوالي 9900 كيلومتر، 2315 كيلومتراً منها داخل التراب الجزائري. وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع حوالي 6 مليارات دولار أمريكي، رصدت من أجلها الجزائر 2.6 مليار دولار لإنجاز الجزء الخاص بها.

V. الخاتمة:

وكخلاصة لهذه الدراسة، فإن انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة الأفريقية يعتبر خيارا استراتيجيا، وفرصة من أجل تنوع الصادرات ومحاور الشراكات الاقتصادية وفق قاعدة "الكل رابح" وتحقيق هدف تقليص التبعية لقطاع المحروقات. كما أن القدرات الكامنة في الاقتصاديات الأفريقية فرصة سانحة أمام الجزائر لوضع استراتيجية لتعزيز تنافسية المؤسسات الوطنية، والاستحواد على حصص سوقية، خاصة في الصناعات التحويلية الغذائية والتجهيزات الإلكترونية والكهرومنزلية، ومن خلال كل ما سبق يمن استخلاص النتائج التالية:

1.V. نتائج البحث.

- استعمال مناطق التجارة الحرة والطريق العابر للصحراء وموانئ الشمال، سيمكن الجزائر من رفع المبادلات التجارية البينية مع أفريقيا إلى قرابة 52 % مقابل 16 % حاليا؛
- احتياجات البلدان الأفريقية التي تتوفر على سوق تقدر بنحو 1.3 مليار نسمة، ستجد في الجزائر مصدرا لمنتوجاتها خارج قطاع المحروقات؛
- سوق المفاوضة بالجنوب الجزائري مع الدول المجاورة مثل مالي والنيجر، تؤكد وجود قاعدة تبادل اقتصادي جاهزة من حيث النقل والسلع والبضائع؛
- بالنسبة ل"المواد الصناعية مثل الحديد والإسمنت ومواد البناء الأخرى فقد تجد طريقها للتصدير نحو بلدان غرب أفريقيا عبر الخط البحري الجديد الذي تم افتتاحه من ميناء الجزائر نحو موريتانيا، إذا بإمكانه مد دول غرب القارة؛
- الجزائر تراهن على هذا الطريق العابر للصحراء لربط موانئها في الشمال بالعمق الأفريقي، بهدف رفع المداخل وتحسين معدلات النمو وخلق فرص عمل ليس للجزائر فحسب، وإنما للبلدان التي يمر عبرها الطريق، كما أنه يفتح آفاقاً جديدة في دول الساحل ولوج الموانئ الجزائرية والاستفادة من خدماتها، خصوصا مع التشغيل القريب لميناء الحمداية بشرشال في الجزائر، الذي سيشكل منفذ عبور وشحن بين أفريقيا وأوروبا.

2. V. نتائج اختبار الفرضيات: من خلال الدراسة، كانت نتائج اختبار الفرضيات كالتالي:

الفرضية الأولى: منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، تقتصر فقط على التجارة الدولية، ولا تعزز القدرة التنافسية للصناعات المحلية؛ من خلال الدراسة تبين أن: اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، التي دخلت حيز التنفيذ في 01 يناير 2021، خطوة مهمة في اتجاه تعزيز التجارة الإقليمية والتكامل الاقتصادي فيما بين البلدان الأفريقية. ومن شأنها أن تحفز المزيد من التكامل الاقتصادي، وتعزز القدرة التنافسية للصناعات المحلية، وتساهم في تيسير عملية تخصيص الموارد على نحو أفضل، وتساعد على استقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وعليه فإن الفرضية الأولى مرفوضة؛

الفرضية الثانية: تولي الجزائر أهمية بالغة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وتنويعها من خلال مختلف الإجراءات والتسهيلات؛ فمن خلال الدراسة تبين أنه فعلا يوجد العديد من الإجراءات والتسهيلات سواء الجمركية أو البنكية أو حتى الاستراتيجية مع الدول الأفريقية لتعزيز التجارة البينية وترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، وعليه يتم تأكيد هذه الفرضية

الفرضية الثالثة: لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية أثر إيجابي في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، فمن خلال الدراسة ووفقا لمحاور الشراكات الاقتصادية ووفق قاعدة "الكل رابح" وتحقيق هدف تقليص التبعية لقطاع المحروقات، فلمنطقة التجارة الحرة اثر إيجابي خاصة مع انشاء الطريق العابر للصحراء، وعليه يتم تأكيد الفرضية الثالثة.

V.3. مقترحات البحث: من خلال الدراسة والنتائج المتوصل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

- يتم العمل على المدى الطويل لأنه مريح، وذلك باعتماد دراسة جدوى في الميدان لاحتساب تكاليف النقل والأرباح في التصدير خصوصا ما يتعلق بالمواد التي تدخل في إنتاجها مواد مستوردة؛
- ضرورة أن تستثمر الجزائر في النقل البحري نحو الأسواق الأفريقية لحل مشكلة التكلفة المرتفعة لنقل البضائع"، كما يرى ضرورة القيام بـ"دراسة تقييمية واسعة لكل سوق أفريقية على حدة".
- استراتيجية فتح الوكالات البنكية بالخارج، لاسيما في الدول الإفريقية، ففتح فروع مصرفية في الخارج قضية مطروحة في السنوات الأخيرة، خاصة على مستوى الدوائر الاقتصادية لأنها بقت من أبرز مطالب المتعاملين الاقتصاديين الباحثين عن المزيد من تذييل العقوبات فيما يخص التعاملات المالية والبنكية؛
- توسيع ميناء جنجن بجيجل ليصبح "ميناء أفريقيا"، من خلال ربطه بعدد من الدول الأفريقية اعتماداً على شبكة السكك الحديدية التي تسعى الجزائر إلى مدها نحو مناطق الجنوب.

V.4. آفاق البحث: لقد تم التركيز في هذه الورقة الاقتصادية على جانب من جوانب الاقتصاد الوطني وهو الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وعليه يمكن دراسة جوانب أخرى مثل:

- دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- فرص وتحديات منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على الجزائر؛
- أثر منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على التجارة البينية الجزائرية مع دول إفريقيا؛

VI. المراجع.

1. (Bella), B. (1961). *The Theory of Economic Integration: An Introduction*. Green wood press.p174.
2. Amadeo, K. (2018). Récupéré sur <https://www.thebalancemoney.com/exports-definition-examples-effect-on-economy-3305838>
3. GAUTHIER, F. (1992). *Relation Economique Internationales*. Canada: Université Laval Saintefoy.p190
4. lipsey, M. n. (1998). *international economic integration "limits and prospects "*. london: routledge.p5.
5. The Statistical, T. O., & (SESRIC), E. a. (2022). Récupéré sur <https://www.sesric.org/about-oic.php>

6. اسلام, كعبش. (2022). *بوصلة الجزائر" تتجه نحو إفريقيا لكسب رهان الصادرات* . Récupéré sur <https://www.skynewsarabia.com/business/1530286->
7. وزارة التجارة الخارجية). Récupéré sur <http://www.mae.gov.dz/Zone-de-libre-echange-2022-AR.aspx>
8. الحامدي, إسلام .) Récupéré sur <https://www.alaraby.co.uk/economy2022>
9. وزارة التجارة الخارجية) Récupéré sur <http://www.mae.gov.dz/Mesure-et-facilitation-AR.aspx2022>
10. وزارة التجارة وترقية الصادرات) 2022 . Récupéré sur <https://www.commerce.gov.dz/statistiques/echanges-commerciaux>
11. المنظمة العالمية للملكية الفكرية) 2022 . Récupéré sur https://www.wipo.int/wipo_magazine/ar/2020/04/article_0005.html
12. المنظمة العالمية للملكية الفكرية. (2022). *منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: دور مهم للملكية الفكرية* . Récupéré sur https://www.wipo.int/wipo_magazine/ar/2020/04/article_0005.html
13. المدار). Récupéré sur <https://madar.mr/topics/17379.html2022>
14. بكري, كامل. (1984). "التكامل الاقتصادي" . الاسكندرية، : ، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر. ص 38
15. سامي عفيفي حاتم (1994). *التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم*. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية. ص 279.
16. زينب حسين عوض الله. (1998). *الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا*. الاسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر. ص 311.
17. خرافي, خديجة وبن يوب لطيفة.. (2020). ، *أثر التكامل الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الإيموا، السمك والكومبسا)*. ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، عدد 05، ص 55.
18. فليح حسن خلف. (2001). *العلاقات الاقتصادية الدولية*. الاردن : الوراق. ص 170.
19. عبد الوهاب رميدي (2007). ، *التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية (دراسة تجارب مختلفة)*.. ، الجزائر: أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. صص 3-4.
20. زين الدين زديغة (2022). *ارتفاع صادرات الجزائر نحو القارة السمراء*. المحور 3, Récupéré sur <http://elmihwar.dz/ar/242516>
21. سميرة, ب. (2001). *أثر تطور الصادرات على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر*. الجزائر: مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر.
22. صالح, طالم. (2016). *التكتلات الاقتصادية الإقليمية وانعكاساتها على بعض المؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي قراءة في واقع تجربة الاتحاد الأوروبي*. مجلة المعيار. ص 314.
23. عويمر, إيمان) Récupéré sur <https://www.independentarabia.com/node/307151/2022>
24. كعبش, إسلام) Récupéré sur <https://www.skynewsarabia.com/business/1441587-2022>
25. مغبر فاطمة الزهراء, لعرج مجاهد نسيمه.. (2022). *واقع وآفاق الاقتصاد الجزائري في ظل التكامل الاقتصادي الإقليمي المغاربي*. مجلة المالية والأسواق، العدد 01. ص 70



26. هشام محمود الإقداحي. (2009). *العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة*. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة. ص 208
27. آلن وينترز، موريس شاف ول (2002). *"التكامل الإقليمي والتنمية"*. القاهرة: مركز معلومات قراء الشرق الأوسط. ص 110.